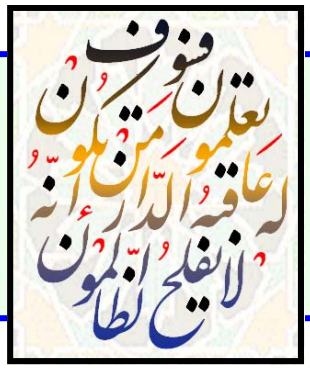

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 292 مايو 2007 ، ربيع الثاني - جمادى الأول 1428

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

فصول جديدة من ملحمة النضال ضد الاحتلال والاستبداد، يسطرها ابطال اوال

تضاعفت معاناة اهل البحرين في السنوات الخمس الاخيرة لاسباب عديدة. فبالاضافة لسقوط المشروع السياسي وما صاحب ذلك من تعمق القمع والاضطهاد والاستبداد، تعمقت ظاهرة الفساد المالي والاداري بوتيرة غير مسبوقة. ولم يعد خافيا على أحد اليوم مدى فساد رموز "المشروع الاصلاحي" وفي مقدمتهم الحاكم ونجله اللذان توسعت امبراطوريتهما المالية لتستوعب الاراضي البحرية التي اغتصباها بالقوة والعائدات النفطية التي لا يسمحان لاحد بمساءلتهما بشأنها. لقد دخلت البلاد في العهد الحالي نفقا أشد ظلاما من الحقبة السوداء لان المشروع السياسي الخليفي يعتمد ثلاثة أبعاد اساسية. اولهما البعد السكاني الذي يستهدف احداث تغيير جوهري في التوازن السكاني، وهي جريمة كبرى لم تمارسها الا قوات الاحتلال الاسرائيلية، وما تزال فصولها تتواصل بدون توقف. ثانيهما: البعد الاقتصادي الذي تفوق فيه الحاكم ونجله على رئيس الوزراء في النهب والسلب ومصادرة اموال الناس ظلما وعدوانا. فلا أحد يستطيع التدخل لوقف الاستيلاء على الاراضي، خصوصا ما يدفن من المناطق البحرية. وقد تم تشكيل المجالس البلدية لايهام العالم بوجود دور شعبي في تنظيم ادارة مناطقهم، ولكن هذه المجالس ممنوعة من التطرق لمسألة الاراضي وسرقتها، ولا يحق لأي من اعضاء المجالس البلدية ان يعترض على نهب الاراضي البحرية التي تتخذ العائلة الخليفية القرارات بشأنها. ولم تستطع المجالس البلدية استرجاع شبر واحد من الاراضي المنهوبة، ان البحرين تواجه حالة من النهب والاستلاب لم يشهدها بلد آخر في المنطقة، فيما يعيش الناس فقرا وفاقة تمنع ابواق السلطة من التطرق لها. ثالثها التنظيم الاداري والسياسي الذي اصبح مؤمما بشكل كامل بأيدي العائلة الخليفية، ولا يسمح لاحد من المواطنين بالتحرك الا ضمن الاطر الرسمية التي تبدو وكانها ممارسة ديمقراطية، بينما الحقيقة انها ترسيخ لحالة استبداد متميزة قلما تحدث في البلدان الاخرى.

حاكم البلاد، المدعوم من قبل الاستخبارات الامريكية، يراهن على اساليب الاحتواء والتضليل والتشويش لابقاء المعارضة لحكمه الاستبدادي بمنأى عن التحديات والعواصف السياسية. فالدعم الانجلو – أمريكي لحكمه، في نظره، قادر على حمايته من غضب الشعب، وان سياسات الاحتواء والتحييد لقطاعات مجتمعية كانت معارضة في السابق ستوفر هي الاخرى استقرارا على الصعيد الشعبي يمنع بروز معارضة جادة كما كان الامر عليه في السابق. ولكن تطورات الشهور الستة الماضية، اي ما بعد الانتخابات الاخيرة للمجالس الخليفية الصورية، أثبتت، بدون شك، استمرار حالة الاحتقان السياسي، على نطاق أوسع كثيرا من السابق، يعني تعمق الازمة وانها ستصل يوما، باذن الله، لمفاصلة كاملة مع نظام التوارث الاستبدادي. ويلاحظ ان العائلة الخليفية اعتمدت اساليب عديدة لمواجهة هذه التطورات الخطيرة. فقد زجت بقوات الشغب المدججة بالسلاح لمواجهة الاحتجاجات شبه اليومية، ولكن كان لذلك الزج آثار سلبية، اذ اثارت المواطنين واقنعت قطاعات اوسع بظلم النظام وارهابه وضرورة التصدي له ولجرائمه. وفي الوقت نفسه، عمدت العائلة الخليفية لتحويل المعركة من مواجهات بين اهل البحرين ورموزها وقواتها، الى

التتمة صفحة (8)

قصة الشهيد نضال النشابة يرويها السيد محسن مجيد

في يوم الخميس الموافق 5 / 5 / 1995 م ليلاً حوالي الساعة الثانية عشر، كان كل من الشهيد نضال النشابة، والسيد محسن السيد مهدي، والسيد مهدي السيد مجيد، والسيد جعفر السيد فاخر، وميرزا جعفر، يعملون في إعداد مصائد الاسماك "قراقير" بغرفة في بيت السيد مهدي،واثناء ذلك، سُمع طرق الجرس، فخرج السيد محسن وتفاجأ بقوات الشغب تملأ المكان !! وقد جاء هؤلاء يطلبون السيد مهدي السيد مجيد، ولم يكونوا يعلمون بوجود الشهيد نضال النشابة، ولم يكونوا قد حضروا له اصلاً، علماً ان الشهيد نضال كان مطلوباً من قبل أمن الدولة. وكانوا في تلك الليلة المشؤمة قد اقتحموا بيت الشهيد فلم يجدوه. كان الوضع في الدراز في تلك الليلة متكهربا جداً، لانها كانت ليلة اربعين الشهيد حميد قاسم ولنا حكاية اخرى مع هذا البطل قريباً .. !

قال الضابط خالد العريفي للسيد محسن عند ما فتح الباب: هل انت السيد مهدي ؟!! قل لا .. فاردف قائلاً إذن اين هو السيد مهدي السيد مجيد، في اثناء هذا الحوار خرج السيد مهدي وكان يجهل ما يجري في الخارج، فوجه خالد العريفي للسيد مهدي السؤال ذاته، فأجاب نعم، عند ما عرفوا ان هذا هو الشخص المطلوب، تم إيقافة واحتجازه في زاوية الباب. في هذه اللحظات تم سماع طلقات نارية، وكانت ردة الفعل المباشرة من السيد محسن واخوانه هو الهروع الى مسرح الحدث، ألا وهو الغرفة التي يتواجد فيها الشهيد نضال، وكان خلفهم الضابط خالد العريفي مع مجموعة من قوات الشغب. تفاجأوا عند دخولهم بالشهيد نضال ملقى على الارض مضرجاً بدمه، والدماء تنزف من تحت رقبته بشكل غزير. وكان الشهيد نضال قد اصيب بطلقات قوات الشغب بصورة مباشرة عندما فتح النافذة كي يرى ما يجري بالخارج. سأل الضابط السيد محسن من هذا الذي اصيب ؟!! فأجاب السيد محسن هذا نضال النشابة، تفاجأ خالد العريفي، وكرر السؤال نفسه، إذ لم يصدق ما يجري، إذ كانوا للتوعائدين من بيت الشهيد نضال النشابة ولم يجدوه، فما بالك وهو الآن تحت ايديهم، لا يحرك ساكناً، الدماء وحدها فقط تتحرك من احشائه الدماء وفقط !!

كان الشهيد لا يتحرك إطلاقاً .. انفاس ضعيفة تخرج منه، استغل خالد العريفي ضعف الشهيد، وبدأ يركله في جسده، في كل مكان في جسده، ويصرخ في وجهه، قطع هذا المشهد الجبان من مسرحية الجريمة التي كان بطلها خالد العريفي، السيد جعفر السيد فاخر، إذ دفع الضابط خالد العريفي الى الوراء بغلظة من ذراعيه، وهم الشباب الحاضرون برفع نضال النشابة، كي يذهبوا به الى المستشفى، في هذه الاثناء طلب العريفي منهم ان يذهبوا به الى المستشفى الدولي وفي حال وصولهم الى المستشفى عليهم ان يبادروا بالاتصال فوراً بهم وابلاغهم عن وصول نضال النشابة الى المستشفى، واثنا وصولهم الى المستشفى بسيارتهم الخاصة، قام الطاقم الطبي بإجراء الاسعافات الاولية، لكن ابلغهم الطاقم الطبي ان حالة الشهيد حرجة جداً، حيث اصيب بـ 39 شظية في رأسه، وفقد كمية هائلة من الدم. هذه العوامل مع ضيق الوقت كفيلة بان تجعل حالة الشهيد صعبة العلاج، ويتطلب اخراج كل شظية عشر دقائق، في حين انه سيضيع الوقت وستخفق العملية. استمرت معالجة الشهيد حتى الساعة الثالثة ثم سكتت انفاس الشهيد المتهتكة وانتقل الى جوار ربه عند الرفيق الاعلى، وما يزال ملف الشهيد نضال مغلقا حتى ا لآن، ولا يجرؤ احد على فتحه او حتى ان يتحدث عنه !! ..

رسالة إلى آخر ملوك الزمان: الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

بسم الله الرؤوف الرحيم والصلاة والسلام على الخاتم الأمين وعلى آله الطاهرين وصحبه الكرام وبعد

يا صاحب الجلالة

تعيش البحرين حالة متصاعدة من الاستقطاب والتعبئة الطائفية المنظمة والمتصاعدة. وأنكشف المستور وأظهر تقرير أصدره مركز "مواطن" آليات الإقصاء في البحرين وخطتها الاستراتيجية في أغسطس 2006 وتبعه بتقريراً آخر في يناير 2007 عن الخطة التنفيذية لمنظمة سرية/علنية تعمل خارج نطاق القانون والشرعية. وطالب المركز بتشكيل لجنة تحقيق في محتويات التقريرين من شخصيات مستقلة وجهات مشهود لها بالإستقلالية والنزاهة. وقد كان الهدف ببساطة هو المساهمة، مع الآخرين، في ان يعود المشروع الاصلاحي في البحرين إلى "خريطة الطريق" التي رسمها "ميثاق العمل الوطني"، وتجديد الالتزام به والتخلص من "مركز القوى" الذي يحكم بالنيابة عنكم البلاد ويرهبون العباد من خلال مجموعة أولاد "بنات السويدي" بقيادة خالد بن أحمد.

من الواضح الآن، بعد مرور شهور وتوالي الأحداث، ان كل الشكوك قد أصبحت حقيقة واقعة. فقد أثبتت ردود الأفعال أن "المنظمة السرية" تدار من الديوان الملكي من خلال الأوامر اليومية لوزير الديوان خالد بن أحمد للقيادة المباشرة لكل من محمد وأحمد عطية الله. وكنا نود ان نترك للجنة التحقيق المستقلة لأن تحدد من أودع الأموال في بنك "بيت التمويل الكويتي" للصرف على هذه الخطة الشريرة. وكنا نأمل ان تلتزم بتعهداتك لقيادات العمل السياسي وللعلماء الأجلاء بأن تكشف حقيقة هذه المؤامرة الدنيئة وتحاسب من يشرف عليها. ولكن هيهات ! فيبدو أن "حاميها حراميها".

يا صاحب الجلالة،

تربطنا بأهل البحرين وشائج المودة والرحمة منذ سنوات طويلة. ويعزز منها انحيازنا الدائم لقضايا السلام الاجتماعي والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لذلك لم نتوانى في مشاركته النضال ليسترد حقوقه منذ السبعينيات وفي دعم مسيرة الاصلاحات منذ العام 1999. بل عملنا على التبشير بها في كل المحافل الاقليمية والدولية من مؤتمر الديمقراطيات الناشئة في شيلي إلى منغوليا مروراً بالدول الغربية والعربية. وحاولنا في كل مرة ان نقوي، مع العشرات من أبناء وبنات البحرين، من الفرص الايجابية لتطوير "التجربة البحرينية" في شراكة واضحة وعقد اجتماعي ملزم بين المجتمع المدني وولاة الأمور. وأكدنا في كل المجالات على أهمية المشاركة في مسيرة التحول الديمقراطي على الرغم من النواقص؛ وساهمنا مع الآخرين على تشجيع قوى المقاطعة وحثها على المشاركة في العملية السياسية من أجل ترسيخ ركائزها ودعم نموذجها حتى يكون مثالاً يحتذى لدول المحيط والجوار. وفي مناسبة مرور 5 سنوات على استفتاء "ميثاق العمل الوطني" أصدرنا كتاباً عن "البحرين: رؤية ملك ومستقبل وطن" أكدنا فيه على أهمية الالتزام به. ولكن هيهات !

الأسرة الخليفية تتميز بأنها استندت على حق "الفتح" للبلاد، وخلال 300 عام جاهدت ان تبحث عن "عقد اجتماعي" بينها وبين أهل البحرين. فهي لم تستند في شرعيتها على قاعدة دينية كما فعل آل البوسعيدي في عمان بالارتكاز على الأباضية ولم تسير على نهج آل سعود في الاستناد على الوهابية أو ملوك اليمن على الزيدية أو حتى إدعاء ملوك الأردن ومصر والمغرب بأنهم من سلالة العترة النبوية ! وكان دستور 1973 شكلاً متطوراً لهذا العقد الاجتماعي، وعلى خطاه كان "ميثاق العمل الوطني". لذلك كان من الضروري كشف المخطط الخبيث الذي يعمل على تسليم السلطة والثروة لقلة "سنية"؛ وتعمل على ان يستمد حكمكم شرعيته من خلال فلول الوهابية والأخوان المسلمين.

المخطط الخبيث الذي تم كشفه يعزز من سيطرة فئة قليلة لا يمكن ان يضمن لكم الاستمرار في حكم البحرين. فهي تحول حكمكم ببساطة لأن يكون إمتداداً لحكم "يزيد" ويفقد شرعيته ومبررات ولايته الدينية لدي الأغلبية. فأن كانت هذه الاقلية تعمل على السيطرة على جهاز الدولة وعلى الإعلام وعلى الاقتصاد خلال السنوات الماضية فأنها لن تستطيع ان تقنع الاغلبية حتى داخل دواعيس المحرق بأن الحكم يستند على "المواطنة" وليست على "الطائفة"، وستزيد من عزلة الحكم محلياً وأقليمياً ودولياً وتفتح الطريق للتخلص منه. ان ما تقوم به هذه "المنظمة السرية" بصورة مباشرة على ان يلاقي حكمكم مصير حكم الشاه ومصير حكم الأقلية العنصرية البيضاء في جنوب أفريقيا. فهي تعمل على تكريس نظام "فصل طائفي" متكامل (Sectarian Apartheid)تشهد عليه احكام قبضتها على مجموعة المصارف والاستثمارات المالية والعقارية والتي تتحكم فيها في البحرين وتحرص على ان تعزل منها الأغلبية. وتخطط لأن تكون المحافظات عبارة عن بانتوستانات "طائفية" (Sectarian Bantustans)تشبه ما كان يحدث في بانتوستانات جنوب أفريقيا من تمييز في الخدمات والموارد. ونجد على أرض الواقع ان التخطيط للمدن الجديدة وللخدمات البلدية والحكم المحلي تسير في طريق فرض أوضاع الفصل الطائفي. وذلك حتى يصبح لكل طائفة مناطقها السكنية وأحزابها ومؤسساتها الدينية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية ولها محاكمها ومدارسها ووسائل اعلامها ...الخ. فأي بلد هذا الذي تتحول إليه البحرين في القرن 21؟

تدبروا في ما يحدث في البلديات بالمقارنة مع المحافظات من تفاولت في الموارد والاختصاصات. فالمواطن في محافظات الأغلبية السنية يتمتع بخيرات تساوي في المتوسط 5 أضعاف ما يخصص للاماكن ذات الأغلبية الشيعية. وذلك بعد أن تم تكريس أوضاع ظالمة في وظائف الخدمة المدنية وآلية الانتخابات النيابية والتمثيل السياسي حتى ترتضي الأغلبية بأكراميات الأقلية. أي وطن هذا ؟ بل أصبح من السهل على من ينتمي للمذهب "الجعفري" ان يحلم في الالتحاق بالعمل في الديوان الملكي أو وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع من أن يجد وظيفة كعامل بسيط في بنوك من شاكلة "بيت التمويل الكويتي" أو "الشامل" ...الخ. وصار الوضع الآن هو الصراع حول من يسيطر على 160 مليار من الدولارات متوفرة في بنوك البحرين ! السؤال الأساسي هو: من يعمل على السيطرة على أموال البنوك الإسلامية في المنامة ومن يقف خلف المشاريع التي تسمى "عملاقة" كالمرفأ المالي وأمواج ودرة البحرين والرفاع فيوز والفورميولا والمدن الجديدة ومؤسسات التعليم ...الخ. كم من أبناء وبنات الطائفة الجعفرية الكريمة يعمل أو يستفيد من أي من هذه المشروعات؟ المسألة ليست نزاعاً طائفياً، فالمأزق البحريني هو تحدي العدالة الاجتماعية، التحدي هو من يملك حق التصرف في الثروة ويتحكم في مفاصل السلطة؟ وهذا هو مربط الفرس.

خطورة "المنظمة السرية" أنها وضعت حكمكم رهينة لشخصيات من أمثال صلاح علي ومحمد خالد والسعيدي وأشباههم. وفي الوقت نفسه أوضحت للاغلبية الصامتة "سنة وشيعة" بأن لا خير في عهدكم ان كانت هذه هي القاعدة التي تستندون عليها. لقد تبخرت نسبة 98% التي أكد عليها استفتاء "ميثاق العمل الوطني". وللمرة الأولى تتوسع قاعدة من يفقدون الأمل في الإصلاح وأصبحوا يقتنعون بأن "الأزمة في نظام الإحتلال الخليفي". وأصبح العالم يستمع للمرة الأولى لدعوتنا بأن ما يحدث في البحرين هو نظام "فصل طائفي" (Sectarian Apartheid)يستند على أقلية (Minority)وجيش واستخبارات من المرتزقة الاجانب .(Mercenaries)

ياصاحب الجلالة

وصلتني رسائلك الثلاثة. وثبت منها لدي بأنك لا تعلم حقيقة ما جرى ويجري على أيدي من تعتقد بأنهم أعوان لك في أن يستمر الحكم الذي استلمته من أجدادك إلى أحفادك. ولكن يبدو بأنك ما زلت تصدق بأن ما قمنا به مؤامرة بريطانية عليك، وأننا ندعم توجهات للتخلص من حكمك. لذلك نؤكد لك، وفي العلن، أننا مع الأغلبية ومع السلام الاجتماعي

البقية صفحة 3

آخر ملوك الزمان
تتمة ص 2

ومع الديمقراطية ولكننا مع العدالة الاجتماعية أيضاً. لا مصلحة شخصية لنا في ذلك، ولا نبحث لأنفسنا عن مغانم أو عداوات، ويكفي أننا لم ننزعج لمصادرة ممتلكاتنا وسرقة أموالنا بواسطة رجال الأمن. ولم ننزعج، على المستوى الشخصي، بصدور حكم "سياسي" بالسجن والغرامة من قضاء فاقد للمصداقية والحيدة والنزاهة بشهادة الإدارة الأمريكية وتقارير منظمات حقوق الأنسان. ولم نتوقف لثانية للتمعن في قرار مانع البوفلاسة الذي اتخذه بالنيابة عن "المنظمة السرية". ولكن نعتقد بأن دوافع القرار هو قطع الطريق على المعارضة ممثلة في نواب الوفاق من طرح الموضوع في ساحة البرلمان. لذلك حدد السجن بفترة 4 سنوات هي عمر الفصل التشريعي للبرلمان الحالي. وذلك لحرمان كل من تسول له نفسه من المطالبة بمعرفة الحقيقة. فالوفاق تواجه الآن بتكتيكات التهميش والاستهزاء والاستصغار والأحتواء والتوريط والتطويح والاخصاء السياسي ...الخ من تدبير وتنفيذ هذه "المنظمة السرية". والوفاق مواجهة بتحدي الإستمرار في هذا الطريق الملغوم ومواجهة القنابل الزمنية المزروعة في طريق مسيرتها البرلمانية أو الانسحاب. والبحرين مواجهة بتحدي التجنيس السياسي الذي يستهدف هويتها التاريخية وبحلول 2010 ستكون مختلفة اللون والرائحة والطعم. هذا كله أصبح معلوم، ولكن نضم صوتنا للعقلاء الذين يحذرون من غضبة الحليم. ونبشركم بأن هذا الطريق نتائجه واضحة. فقد حذرنا منه في جنوب أفريقيا ودارفور. وفي الحالتين أثبتت الأحداث بأن طريق الدم هو الخيار الوحيد وانتصار الحق وهزيمة الطغيان هو النتيجة النهائية وإن طال الزمن.

نؤكد لكم ياصاحب الجلالة بأننا على العهد باقين: نحن مع السلام الاجتماعي ومع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولا نزكي أنفسنا، فذلك من إغراءات الشيطان، ولكن سجلنا يشهد بأننا كنا دائماً في صف المظلومين ضد الطغيان. وأننا لا نخاف ولا نتردد في قولة الحق عند سلطان جائر. ونحن على استعداد لدفع مهر الحرية، ونحن مع أشواق أهل البحرين في وطن للجميع وان تكون خيرات البحرين لأهلها.

حفظ الله البحرين وأهلها من كل مكروه. ولا نامت أعين الجبناء.

صلاح آل بندر
sab@gulf21.net

كيمبردج، المملكة المتحدة
18 أبريل 2007

فيما تستمر الاحتجاجات
مسلسل محاكمات..تعذيب وتغييب معتقلين

مثل - في المحكمة الجنائية الصغرى الرابعة- معتقلوا قرية كرباباد: سيد علي سيد أكبر(20سنة)، وصادق جعفر كاظم (21سنة)، محمود علي مهدي (22 سنة)، الذين أطلق سراحهم بتاريخ 9 أبريل 2007م، بكفالة قدرها 500 دينار لكل واحد منهم. وبعد مرافعة المحامين حكم القاضي مانع البوفلاسة بتأجيل المحاكمة إلى 30 من شهر مايو 2007م لصدور الحكم في القضية المرفوع ضدهم من النيابة العامة، بتهمة التجمهر والشغب.

أما يوم 23 ابريل 2007م، فقد كانت الجلسة الثالثة لكل من جعفر فردان سلمان يوسف (23 سنة) من قرية كرانة و رضي علي رضي (22 سنة) من قرية أبو صيبع والذين اعتقلا منذ بداية الأسبوع الرابع لشهر فبراير الماضي إثر احتجاجات في بني جمرة وكذلك جاسم جعفر مدن (25 سنة) من مدينة حمد والذي اعتقل في نفس الفترة إثر احتجاجات في قرية الديه. وكان المفترض أن يتم النظر في تقرير الطبيب الشرعي بعد مطالبة محامي الدفاع في دعوى تعرض موكليه للتعذيب أثناء الحبس والتحقيق. وقد قرر القاضي تأجيل القضيتين ليوم الأحد الموافق 13مايو 2007م لإصدار الحكم ضد الثلاثة المتهمين بالتجمهر والشغب، حسب المواد 178 و179 من قانون العقوبات.

في نفس الإطار، فقد مثل الأربعاء الماضي (18 أبريل) مع محاميهم أحد عشر طفلاً وحدث (معظمهم منتظمون في الدراسة) أفرج عنهم سابقاً بعد أسبوعين من اعتقالهم بسبب تواجدهم بالقرب من أماكن أنشطة احتجاجية جرت في الفترة السابقة. وقد تم فرز الأحداث بحسب العمر، فثلاثة منهم أعمارهم تقل عن 15 سنة، فقد تم توجيههم لمحكمة خاصة تعقد جلستها الأولى بتاريخ 2 مايو القادم أما الثمانية الآخرين (أعمارهم 15-19سنة) فقد تم توجيههم للمحكمة الجنائية الصغرى والتي قضت بتأجيل القضية لجلسة أخرى بتاريخ 28 مايو 2007م يتم الاستماع فيها لمرافعة المحامين. وقد أنكر الجميع التهم التي وجهها لهم قاضي المحكمة والتي تتمحور حول التجمهر والشغب.

وبهذا يصبح عدد البحرينيين الذين حضروا محاكمات بتهم التجمهر والشغب إثر موجة احتجاجات في الشهرين الماضيين 17 طفلاً وشاب. أما الذين تم حبسهم بأوامر قاضي التحقيق في النيابة العامة فعددهم 4 كالآتي:

- محمد عاشور (29 سنة) من قرية كرزكان، الذي شوهد عصر الجمعة -13 أبريل الحالي- وهو يواجه الجدار بالقرب من جامع رأس الرمان، وهو يتعرض للضرب المبرح من أفراد قوات الأمن الخاصة. وقد أمر قاضي التحقيق بحبسه 10 أيام على ذمة التحقيق تنتهي يوم الأحد الموافق 22 أبريل حيث تم إحضاره للنيابة العامة ذلك اليوم. وقد طلب محمد عاشور من قاضي التحقيق عرضه على الطبيب الشرعي لتعرضه للضرب والتعذيب الشديد أثناء التوقيف والتحقيق الذي شمل التفحص في هاتفه النقال وقراءة المسجات فيه وسؤاله عنها، بطريقة غير قانونية. وقد قرر قاضي التحقيق في النيابة العامة تمديد حبس محمد عاشور 10 أيام أخرى على ذمة التحقيق.
- أحمد ميرزا أحمد (22 سنة)، كريم أحمد خميس (20 سنة)، ناصر صالح شريف (19 سنة) من قرية جد الحاج وقد اعتقلوا من سيارتهم يوم الجمعة 13 أبريل الحالي في منطقة السنابس أثناء الاحتجاجات هناك. وقد أقر قاضي التحقيق حينها حبسهم عشرة أيام على ذمة التحقيق، وقد تم تجديد مدة الحبس لهم 10 أيام أخرى تنتهي بتاريخ 2 مايو القادم.

من جانب آخر، فتشير الدلائل والمشاهدات إلى وجود معتقلين لا يعرف عن مصيرهم شيء، وهناك قلق شديد على حياتهم وصحتهم، منهم:

- الشاب محمود حسن صالح من قرية الديه بتاريخ 29 مارس الماضي بعد أن تعرض للضرب المبرح حتى سالت منه الدماء. وقد أوتي به بعد يومين من اعتقاله وهو معصب العينين بمعية أفراد من قسم المباحث الجنائية وحراسة مشددة من قبل قوات الأمن التي حاصرت بستان صغير في المنطقة الفاصلة بين السنابس والديه، يعرف محلياً بـ "دولاب عبدالرسول". وتم إدخال محمود للبستان مع مصوري وزارة الداخلية الذي كان يصور بكاميرا فيديو كل مجريات الحدث.
- الشاب علي أحمد سليم (19 سنة)- قرية "حلة عبد الصالح"- الذي اعتقل صباح يوم الاثنين الموافق 2 أبريل الحالي من مكان عمله الذي حوصر من قبل القوات الخاصة المدججة بالسلاح.

أما بخصوص الفعاليات الاحتجاجية، فقد شهدت منطقة الدراز مساء السبت الماضي (الموافق 21 أبريل) مواجهات بين المعتصمين وقوات الأمن التي طوقت المنطقة وأمطرتها بوابل من الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، فيما قابلهم المحتجين بإشعال النيران في الإطارات وحاويات القمامة. وقد استمر الوضع في الدراز على ذلك الوضع لوقت متأخر من تلك الليلة. وكان عدد من أهالي الدراز ومناصرين لهم قد اعتصموا سلمياً عند الدوار المؤدي للمنطقة، رفعوا فيه صور المعتقلين إضافة لمطالبات بتحسين الوضع الحقوقي العام. ولم يدم الاعتصام طويلاً حتى باغتت قوات الأمن الخاصة المحتجين (رجالاً ونساء) بإطلاق كثيف للغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وفرقت الاعتصام. وقد شوهدت أعداد كبيرة للسيارات الأمن عند مدخل الدراز، فيما توزع المحتجون في أماكن مختلفة فيها يواجهون حملات مختلفة من قوات الأمن التي حاولت لأكثر من مرة التوغل لداخل القرية.

إن لجنة النشطاء ومعتقلي الرأي تعرب عن قلقها الشديد للمنحى الذي تسلكه السلطات البحرينية والمعزز لحالة التوتر الأمني غير محمود العاقبة. إن استمرار حبس ومحاكمة الشباب البحريني وكذلك الأحداث والأطفال- سواء اشتركوا أو تواجدوا أو كانوا قريبين من أو في منطقة احتجاجات- يعبر عن ضيق صدر السلطات البحرينية بالاحتجاجات التي تؤكد الشواهد على أنها تبدأ سلمية من قبل المحتجين وتنتهي الى عنف بعد أن تتدخل- بقوة مفرطة ودون سابق إنذار- قوات الأمن الخاصة لفض أو تفريق تلك الاحتجاجات. كما شهدت الأحداث قيام تلك القوات بمحاصرة المناطق التي تشهد احتجاجات ومعاقبتها بشكل جماعي- بإمطارها بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ومحاصرتها ومنع سيارات الإسعاف للدخول للمرضى والمصابين فيها.

إن هذه المسلكية المقلقة من السلطات البحرينية تمثل تحدياً صارخاً للتعهدات والمواثيق التي أعلنت التزامها بها، كما تعكس نموذجاً وصورة سيئة لدولة عضو في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتطلع لتجديد عضويتها فيه هذه الأيام.

تأميم الصناديق الخيرية

عبدالجليل السنكيس
31 مارس 2007م

ضمت الوثائق التي جاء بها د. صلاح البندر- المستشار الإستراتيجي السابق لوزارة شئون مجلس الوزراء في تقريره الثاني لمركز الخليج لتنمية الديمقراطية "البحرين: 2005-2010، الجزء الأول لخطة العمل السرية"، في الجزء الرابع منها قسم بعنوان " المجتمع المدني في البحرين- إستراتيجية التنظيم وإعادة التأهيل". وبعض مما جاء في تلك الوثائق في ص 118:

1.أخطر تحدي يواجه ترشيد وتنظيم تجاوزات المعارضة هو كيفية دعم وتمكين إدارة تنمية المجتمعات المحلية بوزارة الشؤون الاجتماعية لأن تعمل في تنظيم تام مع أولويات مشروع حماية وتأمين الجبهة الداخلية من إي اختراقات أو استغلال بواسطة المعارضة.
2.تعتبر "إدارة تنمية المجتمعات المحلية" ومنذ العام 2002 أهم ركائز تنمية وتأهيل المجتمع المدني في البحرين باعتبارها الجهة لمسئولة عن تسجيل ومتابعة أداء الجمعيات السياسية والخيرية والاجتماعية والثقافية في مملكة البحرين, وستتحول مسؤولية السياسية منها إلى وزارة العدل حال إجازة قانون الجمعيات السياسية.
3.هنالك إخفاقات عدة تمثلت في عدم قدرة القيادة الحالية في استيعاب المتغيرات والتداعيات المرتبطة بتجاوزات المعارضة (التساهل مع مركز حقوق الإنسان + الشفافية ...الخ).
4.مهام هذا القسم منذ العام 1992 عديدة ومتنوعة يأتي في مقدمتها إعداد خطط التنمية الاجتماعية بمختلف مجالاتها حسب توجهات وسياسة الدولة من خلال تنفيذ الخطط الهادفة لنشر برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تنمية المهارات ووضع الخطط والسياسات التي تدعم الموارد البشرية.
5.لم تستوعب الإدارة بعد التحديات التي فرضتها المرحلة الأولى (1999-2004), وتبدو أنها لا تملك الرؤية وعاجزة عن التعامل مع تلك التحديات التي ستفرضها المرحلة الجديدة (2005-2010), للمشروع الإصلاحي.
انتهى الاقتباس

وفي موقع آخر من الوثائق، ص 120-121:
"في اجتماع الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة مع مجلس الدفاع الأعلى (26/2/2005) أشار إلى أن الظروف تتطلب أقصى درجات اليقظة، وتكامل عمل المؤسسات الأمنية والسياسية. وأكد على أن مهام حماية الوطن في عمل موحد وخطط مشتركة من أجل مواجهة التحديات عن طريق الأمن الشامل بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية. المجتمع المدني (السلطة الخامسة) هو ساحة الحرب (Battle Ground)ومن خلالها يمكن للمعارضة مواصلة تآمرها وتحزيبها لمسيرة التحول الديمقراطي وتهديد استقرار مملكة البحرين ونظامها السياسي وسيادتها.
•أي محاولة لترشيد عمل منظمات المجتمع المدني (السياسية والثقافية والخيرية) وتجفيف منابع التمويل وتحجيم قنوات النفوذ الاجتماعي للمعارضة, وإعادة هيكلة وتنظيم الحياة السياسية ستكون بدايتها من هذه الإدارة.
•بعد إجازة قانون التنظيمات السياسية ستكون وزارة العدل هي الجهة الثانية التي يجب الانتباه ومنذ البداية لتأمين قيادتها والتزامها النهج المقترح لإدارة الجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية.
•على المدى البعيد أي محاولة لتحجيم ومعالجة الاختراقات والتهديد للأمن الوطني وضرب النسيج الاجتماعي والتآمر لتعطيل مسيرة المشروع الإصلاحي أو زعزعة استقرار البحرين ستكون بدايتها من هذه الإدارتين (الشؤون+ العدل).
•تزايد حجم ونفوذ وفاعلية الجمعيات السياسية والاجتماعية والثقافية (الوطنية والأجنبية) فرض أن يكون للنشاط الأهلي سياسة إستراتيجية وإدارة ملتزمة ذات ولاء مطلق تحدد مساره وتوجه نشاطاته وتعمل على تكامله مع إستراتيجية الأمن الوطني بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية."
انتهى الاقتباس

وفي موقع تالي من التقرير يلخص المطلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من مخطط احتواء المؤسسات الأهلية، ص 122:

"تغيير قيادة هذه الإدارة بصورة عاجلة, وتعيين شخصية قيادية ملتزمة تماماً بأهداف وخطط المشروع السياسي لجلالة الملك، تصبح ضرورة لكي تكون مهمتها المحورية هي إعادة تأسيس الإدارة بصورة ايجابية وتساهم بفعالية في خطة إعادة هيكلة المجتمع المدني في البحرين.

الظروف مواتية الآن حيث تعكف الوزيرة على تنفيذ خطتها لتنظيم الوزارة الجديدة, مما يسهل من تعيين الشيخة مها آل خليفة بسهولة بنقلها من وزارة الإعلام."
انتهى الاقتباس

تجدر الإشارة إلى أنه تم بالفعل تغيير رئيسة قسم الجمعيات الأهلية والتعاونية – بدرية الجيب- وتم استبدالها بشخصية أخرى هي الشيخة مها الخليفة، ليتم بسلاسة تنفيذ برامج احتواء المؤسسات الأهلية، وفي مقدمتها الصناديق الخيرية.

وبحسب معلومات وثيقة الصلة بأنه في فترة صياغة هذا التوجه، عكف فريق أمريكي – استخباراتي- في تلك الوزارة وتلك الإدارة بالتحديد للإطلاع على سير عمل الصناديق والمؤسسات الخيرية للنظر في مصادر دخلها، وموارد تمويلها ومواطن صرفها ووضع تصورات وآليات للتحكم في كل ذلك، والعمل على تجفيف منابع "تمويل الإرهاب". وقد انبثق إثر تلك الزيارة تعديل بعض أحكام مرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال، حتى يمكن ضبط إيقاع الصناديق والمؤسسات الخيرية، وهي المؤسسات التي تأتي لها الأموال، ليعاد توزيعها لمواقع مختلفة "داخل البحرين وخارجها".

وبحسب التكوين القانوني للصناديق والمؤسسات الخيرية، فهي مؤسسات خاصة ذات محدودية في مجال عملها- بحسب ما يحدده مشرع ومفسر ومنفذ مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989 " الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة". وحيث أننا في عهد تقنين تقييد حركة المجتمع الأهلي، حتى فيما يخص الأنشطة الخيرية والاجتماعية البحتة، فلابد من توفير الحرية الكاملة لوزارة الشئون للتحكم في في هذه المؤسسات التي بدى وإنها تتمتع بمساحة "غير مرضي عنها" في مجالات "جمع وصرف" الأموال. وأفضل طريقة لذلك، بأن تتحول لجمعيات بدلاً من مؤسسات خاصة.

وحتى يمكن التوطئة لفكرة التحول التي تبدو اختيارية ابتداءاً، ولكنها إجبارية بشكل مبطن- تم طرح مفهوم بأن هذه المؤسسات لا يمكنها الاستمرار في جمع التبرعات والهبات وتوزيعها على المعوزين وأصحاب الحاجات والفقراء والمساكين، كما كانت تعمل لحوالي 20 سنة مضت.
وحتى نفهم الأهداف الحقيقية وراء هذا التحول الإجباري التي سوف تتحمل الوزارة مئات الآلاف من أموال المواطنين لتنفيذها، دعنا نلقي بعض الضوء على قانون الجمعيات السيئ الذكر، لنعرف ما هو المخطط وما هو المطلوب. (يمكن الحصول على نسخة من القانون على الوصلة: http:// www.legalaffairs.gov.bh/htm/ l2189.htm)

حاولت أن أعمل جرداً للدور المناط للوزير (الوزيرة) في هذا القانون خصوصاً فيما يخص الجمعيات بالتحديد، فتبين أنني سوف أجرد- من مجمل مواده التي تصل 97 مادة- كل مواد هذا القانون الخاصة بالجمعيات. فكلمة الوزير(ة)، وما يمكن أن يعمله ويقوم به الوزير(ة)، في كل مادة إجرائية تخص الجمعيات. فالوزير(ة):

يرشد، ويوافق، يزيد الرسوم، ينظم سجل القيد، ويندب، ينظم شئون التبرعات والأسواق الخيرية، يطلع على السجلات، يراقب، يرخص، يعين مديراً، يحل إدارة، يدمج جمعية بأخرى، يوحد إدارات، يعدل أغراض جمعية، يحرم إدارات، يتدخل في شروط عضوية الإدارة، يلغي انتخابات، يغلق جمعية، يجمد أموال، يوقف عن العمل مجلس الأمناء أو المدير أو رئيس أو أي عضو في مجلس

التتمة صفحة (5)

تأميم الصناديق الخيرية

التتمة من صفحة 4

الأمناء، إلى غيرها من الأمور الإجرائية التي يمكن أن تطبق على الجمعيات، لتتحول الى "لعبة" بيد الوزير(ة) يعمل بها، يطوعها، بثنيها، يقطعها، يذوبها، يسيرها كما يشاء- استناداً إلى مواد هذا القانون السيئ المنتهك للحقوق.

بشكل عام، صدر هذا القانون السيئ إبان فترة تدابير أمن الدولة، قد استند على قوانين أخرى من نفس الفترة تهدف جميعها إلى تقييد ولجم أنشطة المؤسسات الأهلية. ويتكون هذا القانون من ستة أبواب، موزعة كالآتي:

الباب الأول:الجمعيات (المواد 1-54) وتشمل أربعة فصول هي: أحكام عام، الجمعية العمومية، مجلس الإدارة وحل الجمعية. أما الفصل الخامس فيعنى بالأندية الثقافية والاجتماعية، وتنطبق عليها نفس أحكام المواد 1-54 السابقة. الباب الثاني: يتناول الإيواء في مادتين 56-57، الباب الثالث يعنى بالهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة (المواد 58-73)، ويتضمن أربعة فصول: أحكام عامة، الأندية، اتحادات اللعبات الرياضية، واللجنة الأولمبية. الباب الرابع يتناول المؤسسات الخاصة (وتشمل الصناديق الخيرية) في المواد 74-88. إما الباب الخامس فقد خصص للعقوبات في المواد 89- 93، وترك الباب الأخير لأحكام ختامية في المواد 94-97.

وقد بانت التوجهات الحقيقية وراء فصل الشئون الاجتماعية عن العمل و توزيرها للدكتورة المحسوبة على تيار جمعية الإصلاح (الإخوان المسلمين)، كما جاء به تقرير البندر الأول والثاني. ومنذ تكوين هذه الوزارة التي تستهدف ترويض وتأميم المؤسسات الأهلية بما يضمن الولاء للنظام، تم تكوين مشاريع، وإصدار قرارات، وإعادة هيكلة إدارات للعمل الحثيث على التحكم في جريان الدم والأكسجين في عروق كل مؤسسات المجتمع الأهلي، من مؤسسات حقوقية، ونوادي رياضية، ومراكز ثقافية واجتماعية، والآن جاء دور الصناديق الخيرية - حسبما مخطط له وكشفه تقرير البندر- بغية تأميمها، كما تم من قبل تأميم الجمعيات السياسية، من خلال تسجيلها في قانون الجمعيات السياسية السيئ الصيت.

ولهذا، وحتى يتم إدخال الصناديق في دهليز "التسجيل"، كما حدث للجمعيات السياسية، تم إثارة أن الصناديق لا يمكنها أن تجمع الأموال وتوزعها كما كانت، إلا إذا تحولت لجمعيات "خيرية"، حيث أن هذا البند واضح في المواد الخاصة بها. واعتقدت إدارات الصناديق- وهي منتخبة من قبل جمعيات عمومية- بأنه لا خيارات لديها – وهذا غير دقيق- إلا بالنظر في موضوع التحول لجمعيات، خشية فقدان أموال وممتلكات الصناديق، وكذلك على القدرة من جمع الأموال والهبات. ونقول هنا بأنه لا يمكن للوزارة أو أي أحد كان أن يرغم الصناديق أن تغير تصنيف وجودها القانوني من مؤسسة خاصة، إلى جمعية خيرية عامة، إلا – طواعية- بموافقة الجمعية العمومية. يجدر التذكير بأن الإدارات – المنتخبة- ليست مخولة لاتخاذ هذا القرار نيابة عن الجمعية العمومية، كما لا يمكن التحول لجمعية ما لم يتم تصفية موجودات الصناديق الحالية، بحيث "يصفر موجوداتها أو تجميدها أو تحويلها لمؤسسات أخرى"، وتبدأ تلك الجمعيات "الخيرية" من جديد. وطبعاً هذا من ضمن الأهداف غير المعلنة والتي تستهدف إضعاف المؤسسات الأهلية مادياً والعمل على زيادة الفقر والتفقير لهذا الشعب!!

يبقى الحديث عن السيناريوهات الموجودة وما هي خيارات رفض توجه تأميم الصناديق الخيرية، نستعرضه كالآتي:

الخيارات:

•الصناديق الخيرية الحالية، هي مؤسسات تم تسجيلها باسم القانون، ولا يمكن إرغامها - قانونيا- على التحول لجمعيات "خيرية"، خصوصاً وأن الذي يحكم الاثنين هو نفس القانون. وإذا ما أراد النظام – بشكل إجباري- تحويل هذه الصناديق إلى جمعيات، فلابد من إلغاء أو تعديل أو إعادة صياغة القانون الحالي وإصداره عبر مجالس الشورى (المنتخبة أو المعينة)، وهو أمر في متناول اليد، كما يعلم الجميع، بحيث يعتبر الصناديق الخيرية بوضعها الحالي غير قانونية، وتتخذ حيالها الإجراء المتبع، كما تم التعامل مع الجمعيات السياسية. فالنظام قادر على إصدار أي قانون يريد، سواء كان جديد كقانون الأحوال الشخصية، أو قديم- ميت اسماً، حي فعلاً- كقانون إجراءات أمن الدولة ومحكمته. فحين أصدر النظام قانون الجمعيات السياسية (رقم 26 للعام 2005م)، لم يكن أمام الجمعيات السياسية إلا خيارات أربعة:

-أن تسجل في القانون الجديد، وتعيد ترتيب وضعها حسب أحكامه بما فيها الاعتراف- ضمناً وفعلا وتفعيلاً- بما أطلق عليه النظام "دستور" 2002 غير الشرعي.
-أن تحل نفسها وتتوقف عن العمل السياسي.
-أن تتحول إلى جمعية غير سياسية، تعمل بأحكام القانون المشار له في صدر المقال
-أن تواصل العمل بالسياسة، ولكن من خارج مظلة هذا القانون، وبالتالي تعتبر غير قانونية، بحسب نظرة النظام.

طبعاً الجميع يعلم، ما اختارته الجمعيات السياسية الموجودة على الساحة البحرينية.

•الخيار الثاني أن يقوم النظام، بلي ذراع الصناديق وابتزازها، من خلال البحث عن ثغرات، هنا وهناك، تسمح بالتدخل في شئون هذه المؤسسات وإعاقة أنشطتها والعمل على التضييق عليها وتهديدها بالحل وغيره من الإجراءات والوسائل "القانونية طبعا" التي تمتاز فيه السلطة بتمكن وحرفية. حينها سيضطر القائمون على الصناديق- وبعنوان "دفع الضرر، وحفظ ما يمكن من مكتسبات"، للتحول لجمعيات، وبهذا يقعون في الفخ، وقد عملوا ذلك بإرادتهم.

•الخيار الأفضل للوزارة طبعاً، أن يتقدم أصحاب الصناديق، طواعية وبكل ممنونية أن يتحولوا إلى جمعيات "خيرية"، وما هي إلا مصروفات التحويل المكلفة هي العائق! . وكان رد وزارة الشئون في صحف اليوم واضحاً، بأنها سوف تتكفل بدفع تكاليف التحويل، وهي 1000 دينار لكل صندوق، ويبلغ عدد الصناديق 300 صندوق. يعني سيتم صرف 300 ألف دينار لهذه العملية.

أو ليس هذا الأمر يثير الريبة والتفكر في الأهداف وراء هذا التحول، والإصرار على مواصلة المشروع، حتى وإن كلف ما كلف . بلا شك، فإن أفضل الأمور وأحسنها للنظام، عندما تقوم إدارات الصناديق- طواعية ظاهراً- بتحويلها لجمعيات. حيث سيبدو الأمر وكأنه توجه طوعي وبرغبة تلك المؤسسات.

كيفية المواجهة

لابد من الوثوق بأن الوزارة لا يمكن أن تعلن بأن الصناديق الخيرية غير قانونية، في ظل وجود القانون الحالي، وكون الصناديق مؤسسات قانونية مسجلة، إلا في حالة أن تقوم السلطة بانتهاج السيناريوهين السابقين، وفي حال انتهجت أي منهما، يتضح للجميع التوجه الحقيقي البندري وراء مشروع التحول، وتتكشف الشعارات البراقة التي يطلقها المسئولون والمسئولات. ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاقتناع بحسن نوايا النظام، في ظل التجربة السابقة معه وتعاطي مؤسساته مع المؤسسات الأهلية والخيرية بالتحديد، وفي ظل ما أتى به تقرير البندر من ثبوتات أكدتها الشواهد اليومية التي يعيشها المواطن وعبر مؤسساته الأهلية.

ولنفترض جدلاً أن السلطة مصرة على المضي في مشروعها التأميمي- في ظل عمليات التوهين والمسايرة- فهل توجد خيارات، تحفظ للصناديق وضعها؟ التجربة تقول ان هناك عدة خيارات يمكن أن نطرحها كالآتي:

•الخيار الأول: أن يتحد جميع الصناديق لعدم الانصياع لهذه الرغبة- التي ظاهرها خير وباطنها فيها العذاب. وفي ظل الموقف الموحد، لا يمكن للنظام –عبر مؤسساته الرسمية- أن ينفذ مشروعه، بل سوف يسقط ويتم وأده من خلال هذا الموقف البطولي الصامد. تجدر الإشارة إلى ضرورة التوحد، ورفض لوبيات التوهين والاختراق، والثقة بأن الناس وأفراد المجتمع،

التتمة صفحة 6

تأميم الصناديق الخيرية

التتمة من صفحة 4، 5

والمؤسسات الأهلية سوف تدعم هذا الموقف دون شك.

•الخيار الثاني: البدء في مشاريع "صناديق أهلية" غير مسجلة في كل قرية ومدينة، بالشكل السابق، من الموثوق بهم ومعروفين بسجلهم، تعنى باستلام الصدقات والمساهمات وتوزيعها على المعوزين. يمكن الاستفادة من قوائم التوزيع الحالية لدى الصناديق أو تكوين قوائم جديدة. وتقوم هذه الصناديق "الأهلية" بجميع ما تقوم به الصناديق "الرسمية" التي ينوي النظام تأميمها ومصادرة وجودها وفاعليتها، ويتضمن ذلك:

- جمع الأموال والهبات وتوصيلها مباشر للفقراء والمحتاجين،
- الإتفاق مع مؤسسات التمويل (برادات ودكاكين وجمعيات استهلاكية وغيرها) – سواء كان الإتفاق بشكل فردي أو جماعي.
- الخيار الثالث: يتم تفريغ الأرصدة الحالية الموجودة في الصناديق، إذا ما ثبت "إرغامها" على التحول لجمعية، ونقلها لمشاريع خيرية جديدة بحيث يذهب ريعها أو أن تعنى بالمحتاجين، وتكون عامة – بعنوان عام- أو أن تكون متخصصة، كالعناية بمكفوفي البصر، أو المطلقات، أو وحيدي المعيل، أو الأيتام، أو غيرها من العناوين التي تحتاج لنوع معين من الدعم المالي الخاص. كل ذلك، بلا شك، لابد أن يكون من خلال رقابة مجتمعية شديدة، دون إطلاق في المعنى أو الممارسة.

• الخيار الرابع: أن تبقى الصناديق بوضعها الحالي، كمؤسسات قانونية خاصة، وتتكون جمعيات خيرية، بصورة منفردة وموازية، دون أن تؤثر على وجود وبقاء الصندوق. يعني أنه لا يوجد تعارض- بحسب ما يفهم من القانون- في بقاء الصندوق كمؤسسة، ووجود جمعية في ذات الوقت، فلكل واحد منهما توصيفه ومهامه، كما عرفها ووضحها هذا القانون.

والغاية من كل الخيارات الأنفة هو الإبقاء على الصناديق الخيرية الرافدة للخير، تواصل عملها، وهو في وضعه المعاق، ولكنه موجود ليؤدي دوره المعتاد من إعانة المحتاجين والفقراء والمعوزين، ورفد المشاريع الخيرية المختلفة.

والسؤال الذي لابد من الإجابة عليه هو هل بإمكان الصناديق مقاومة توجه التأميم هذا، حتى وإن اضطرت للخيار الثاني، بالعمل خارج إطار القانون الحالي؟ والجواب نسوقه كالآتي:

- إن عملية جمع الأموال والتبرعات وصرفها، لم تكن يوماً محصورة في الصناديق، ولم تكن هذه المؤسسات تغني عن وجود وساءل أخرى تتكفل بتوصيل أموال المحسنين للفقراء والمحتاجين والمعوزين. تجدر الإشارة الى أن تجربة الصناديق الأولى هي بشكل غير رسمي، واستطاعت أن تعمل وتنمو وتحظى بثقة ودعم الناس وأصحاب الأيادي البيضاء والمحسنين.
- يوجد في المجتمع كثير من المؤسسات "خارجة عن إطار القانون" تعمل بكل حرية وقادرة أن تتحرك بشكل واضح وملموس، وتحظى بدعم شعبي، واحترام متبادل مع مؤسسات مجتمعية داخل البحرين وخارجها. ونسوق هنا أمثلة، لإثبات النقطة وتوضيحها:

o مركز البحرين لحقوق الإنسان مؤسسة تتحرك بعناوين حقوقية وتعمل خارج هذا القانون الذي أحلها، ولكن ذلك لم يمنعها من التخاطب والتفاعل المتبادل مع مؤسسات عديدة داخل وخارج البحرين، بما فيها لجان متصلة بهيئة الأمم المتحدة.

o حركة الحريات والديموقراطية "حق"، حركة شعبية تطالب بالحقوق والدمقرطة وترفض التسجيل في القوانين التي تصادر الحقوق سواء في قانون الجمعيات الأهلية أعلاه (رقم 21 لعام 1989م) أو قانون الجمعيات السياسية (رقم 26 لعام 2005م). وقد حظيت الحركة باحترام وتواصل مؤسسات دولية كبرى بما فيها مؤسسات تابعة للأمم المتحدة. كما شمل نشاطها التواصل مع منظمات حقوقية معروفة ومرموقة على مستوى العالم.

o لجنة الشهداء وضحايا التعذيب، استطاعت أن تقيم فعاليات مختلفة، آخرها الندوة التي عقدت في البحرين العام الماضي والخاصة بالمصالحة الوطنية التي شارك فيها شخصيات حقوقية دولية معروفة. كما ساهمت في كتابة تقرير الظل للجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة. إضافة لمشاركاتها الدولية والداخلية في الفترة السابقة.

o المجلس العلمائي، كهيئة رافضة للانضواء تحت القانون الذي يقيد حركتها ويعرقل مشاريعها

o مدارس التعليم والحوزوي القادرة على مواصلة طريقها دون التسجيل- لحد الآن- في القوانين التي تأممها وتصادرها بكل ما في الكلمة من معنى.

- من مصلحة النظام أن تبقى الصناديق على وضعها الحالي على أن تتكون صناديق "أهلية" غير مسجلة بديلة، وهو أمر جلي، عكسته وثائق البندر. فعلى أقل تقدير، هناك رصد محدود لأنشطة هذا الصناديق في وضعها الحالي. وفي حال تكونت صناديق أهلية غير مسجلة، فسوف يصعب على النظام متابعة وملاحقة أنشطتها، حيث ستعمل في الظل وتحت الأرض، وبسرية. وهو أمر لا يرتاح له النظام، ولا يطيقه.

وعليه، فلابد من الإصرار على بقاء الصناديق في وضعها الحالي- دون مضايقة أو تضييق، أو اللجوء لفكرة الصناديق الأهلية. وقد تكون فكرة احترازية أن يبدأ تفعيل مشروع الصناديق الأهلية من الآن، تحسباً لما تؤول له الأمور في الأيام القادمة، في ظل تعنت النظام وإصراره وتصلفه في تنفيذ المشاريع البندرية، دون اعتبار وتحسب لردود فعل شعبية او من قوى المجتمع التي لم تعد قادرة على مواجهتها

إجبار الصناديق الخيرية على إعادة التنظيم فصل جديد وخطير في محاصرة الحريات

تابع مركز البحرين لحقوق الإنسان باهتمام قرار وزارة التنمية الاجتماعية إجبار الصناديق الخيرية التحول من صناديق إلى جمعيات أهلية وفقا لقانون الجمعيات الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لعام 1989. وقد بررت الوزيرة ذلك بأن الشكل التنظيمي الذي تتبعه تلك الصناديق اقرب للجمعيات منه للمؤسسات الخاصة[.]i

ويستغرب المركز من توقيت القرار وحالة الاستعجال والإصرار علما بأن الصناديق استمرت في هذا الوضع وتحت الإشراف المباشر من الوزارة منذ إصدار قانون الجمعيات قبل حوالي 18 عام، كما يتساءل المركز عن إصرار الوزارة على ذلك واستعدادها لدفع تكاليف التحول التي تصل وفقا لتقديرات الوزارة إلى ألف دينار لكل صندوق (أي 300 ألف دينار لمجموع الصناديق الذي يبلغ عددها 300) علما بأن قانون الجمعيات نفسه معروض للتعديل منذ المجلس السابق من قبل كل من النواب والحكومة، وهو قانون متشدد طالما انتقدته منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية لتعارضه مع معايير حقوق الإنسان وحرية التنظيم [.]ii

ويخشى مركز البحرين لحقوق الإنسان ان يكون قرار الحكومة بحل الصناديق الخيرية و إعادة تشكيلها كجمعيات أهلية عائد إلى سببين رئيسيين:

· أن القيود المتعلقة بالجمعيات اكثر تشددا من القيود المرتبطة بالمؤسسات الخاصة والصناديق، وبالتالي فان الصناديق ستخضع لهيمنة اكبر من قبل الجهة الحكومية.

· إن إعادة تنظيم وضع الصناديق الخيرية هو جزء من مخطط متكامل لدى الحكومة لمحاصرة النشاط المالي الأهلي، بغرض التحكم فيه، و إضعاف المجموعات والتيارات التي لا تتوافق سياسيا مع الحكومة من جهة، والاستجابة الى ضغوط فيما يتعلق بالمجموعات التي تثير الإدارة الأميركية عليها شبهة الارتباط بما يسمى شبكات الإرهاب وضرب المصالح الأميركية.

وبناء على ما تقدم فأن مركز البحرين لحقوق الإنسان اذ يشدد على أصالة الحق في حرية التنظيم، فأنه:

· يدعوا السلطة إلى تجميد قرارها بإجبار الصناديق الخيرية لحل نفسها، وتحولها إلى جمعيات أهلية

· يدعوا مجلسي الشورى والنواب إلى النظر بشكل عاجل في إصلاح قانون الجمعيات المتشدد والذي يعود لعهد أمن الدولة، ويجعل مؤسسات المجتمع المدني تحت السيطرة الكاملة للجهة التنفيذية

· ويدعو الصناديق الخيرية، وجمعيات المجتمع المدني الأخرى والصحافة إلى التحرك وتناول الموضوع بشكل أكثر جدية وعدم الاستسلام وتمرير هذه السياسة ذات الأبعاد الخطيرة على الحريات العامة.

كلمة اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب
ذكرى تأبين الشهيد السعيد محمد جمعة الشاخوري

الشاخورة- البحرين
مارس 2007م

انه طبعُك أيها الشعبُ الأبي، ولن تتغير مهما أعمل الطغاة بك تنكيلا وقتلا وإرهابا. هذا هو طبعك، وهذه هي سماتك التي لن تذوب، أو تتلاشى بأذن الله مهما عذبك الجوع والحرمان، ومهما قست عليك ادوات القمع، وازداد ظلام السلاطين ظلمة بسواد قلوبهم الخالية من العدالة والحقيقة.

طبعُك وتكوينك الأصيل الذي يؤرق الطغاة ويقض مضاجعهم، حيث على النقيض هم، بلا هوية ولا أصالة. تحكمهم عقلية المحتل الفاتح الذي له الحق، بقوانينهم، استباحة الأرض والمال والعرض.

طبعك أيها الشعب أن تحافظ على إحياء ذكرى شهدائك. وهل أمة تنسى شهدائها تستحق الحياة؟
أن نحيي ذكراهم هو أن نسير على خطاهم، وأن نبقى أوفياء للمبادئ والأهداف التي قدموا من اجلها أغلى ما يملكون. لا يجوز لنا، بأي حال من الأحوال وتحت أي ذريعة، أن نفكر في المساومة على دمائهم. ويجب علينا، لكي نكون صادقين مع أنفسنا ومتمسكين بأخلاقنا، أن نطالب بالقصاص العادل من أولئك الطغاة الذين استباحوا الدم والعرض، وأن نبقى نلاحق الجلادين، ونطالب النظام بكشف الحقيقة، كل الحقيقة.

نقف اليوم من جديد، خاشعين في هذه الذكرى, فشهيدنا الغالي قدم نفسة فداء ودفاعا عن قضية الأمة. وقد أنضم لإخوته الشهداء الذين سبقوه للجنان، عالية هاماتهم، منتصرين على قاتليهم بإذن الله. فهنيأ لك الجنان، وفخرٌ للبحرين والبحرينيين، الارتباط بقضية الأمة الخالدة– فلسطين- عبر شهادة هذا المواطن، الشهيد السعيد محمد جمعة الشاخوري- رحمة الله عليه وعلى جميع شهداء الوطن.

ملف الشهداء وضحايا التعذيب إلى متى تجاهل حلحلته من النظام:

لازال النظام يصر على تجاهل ملف الشهداء وضحايا التعذيب، هذا الملف الأخلاقي الكبير، الحساس والملح، ولا يبدو أن النظام يكترث بمعاناة الضحايا وأسرهم، بل هو لا يكترث، ولم يتجرأ أن يعترف، ولو للحظة واحدة، بوجود ضحايا وشهداء سقطوا مضرجين بدمائهم على أيدي جلاديه تحت آلة قمعه واستبداده.
فلماذا يا ترى لا يريد أصحاب القرار في هذه البلد أن يعترفوا بالضحايا وأن يتحملوا مسؤوليتهم الأخلاقية والإنسانية، في رفع المعاناة عن الضحايا وأسرهم وعن عوائل الشهداء الأبرار؟
وهل السبب وراء التعامي عن الدخول في حوار جاد، ينهي هذا الملف مع القوى المعنية واللجان المهتمة بهذا الملف وفي مقدمتها اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب، هو التمسك بالجلادين والمحافظة عليهم وترقيتهم وإعطائهم الفرص الأخرى لارتكاب المزيد من الانتهاكات؟
وإلى متى يتم تجاهل صرخات الضحايا وأنات أسر الشهداء؟
وإلى متى يتم تجاهل مطلب الاعتراف بشهداء الوطن؟
نقولها للجميع:
إذا كنتم تعولون على أن ينسى هذا الشعب شهدائه وأن ييئس الضحايا ويلوذون بصمتهم، ويكونوا فريسة التخويف والتجاهل، فأنتم واهمون، ويكفي أن نقول بأنكم لا تعرفون هذا الشعب.

لقد أثبت الشعب عبر السنين الماضية بأنه شعب لا ينسى شهدائه، وسيظل يتذكرهم ويستخدم جميع السبل المشروعة لتحقيق مطالبهم الحقة والعادلة وهي:

•إلغاء المرسوم بقانون العفو العام (رقم 56 للعام 2002م) وتقديم جميع الجلادين والمتورطين في جرائم التعذيب بحق أبناء هذا الشعب، وإنزال القصاص العادل بهم- دون تفريق أو تمييز.
•الاعتراف بأن الذين فقدوا أرواحهم- في داخل السجن أو خارجه- في سبيل تحقيق المطالب الشعبية والدفاع عنها- شهداء الوطن، ولابد من تكريمهم بشكل يثبت تلك الكرامة لهم.
•تأهيل وتعويض الضحايا وأسر الشهداء- وفق المعايير الدولية في هذا المجال- مادياً ومعنوياً- وبشكل مجز وعادل.
•اتخاذ الوسائل- التشريعية والإجرائية- بما يكفل عدم تكرار تلك الانتهاكات وحفظ حقوق الضحايا، من خلال الاستفادة من تجارب الدول التي انتهجت مشاريع مصالحة وطنية حقيقية.

هناك آلاف الضحايا، هناك من فقد أحدى عينيه، وهناك من فقد ساقه، وهناك من أصيب بأمراض عضال، ومن تعذب ظلما وعدوانا لعشرات السنين، وقضى زهرة شبابه في طوامير وسجون النظام المظلمة. ألا يستحق هؤلاء العدالة والإنصاف؟ وهل يمكن لأولئك أن ينسوا معاناتهم. فالضحايا لازالوا يعانون، وآن الأوان أن نضغط ونعمل على رفع معاناتهم، بكل ما أمكن من وسائل.
النظام مطالب بالتحلي بالمسؤولية وتنفيذ التزاماته الدولية:
لقد تفاعلت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب بجدية مع المبادرات التي عرضت عليها لحلحلة هذا الملف الحساس، ولكن كل تلك المبادرات لم تعرض بدائل منصفة ومتكاملة. كما يعلم الجميع، فإن هذا الملف متعدد الجوانب، ولا يمكن تجاهل أي منها، وإن أمكن جدولة تناولها حسب الأولويات وحسب ما هو ممكن، ولكن دون إلغاء أو شطب لأي منها. فلا يمكن التنازل عن محاكمة المسئولين عن إزهاق أرواح الشهداء أو الجلادين الذين تغذوا على أنات صرخات الضحايا في أقبية السجون، وكيف يمكن تناسي الاعتداء على الأعراض وانتهاكها؟ وكيف يمكن تجاهل أصحاب الأرجل المقطوعة، أو الأعين المفقوءة، أو النفسيات المكسورة المأزومة بسبب ما تعرضت له من تعذيب نفسي وجسدي؟ فلابد من تعويض أولئك مادياً ومعنوياً، ولابد أيضاً من جبر الضرر، وإنصاف الضحية من جلادها.
لقد أرسلت اللجنة عريضتها الشهيرة التي وقع عليها أكثر من 30 ألف من الضحايا وأسرهم لأعلى سلطة في البلد، كما نظمت مؤتمراً شاركت فيه شخصيات حقوقية معروفة دولياً وذات صيت على المستوى العالمي وأخرى معنية بالعدالة الانتقالية، تمهيدا لإبراز نية اللجنة الجادة لحلحلة هذا الملف، كما تم أبعاده بكل قوة عن أي تجاذب سياسي. إلا أن النظام يرفض الدخول في تأسيس لجنة حقيقة ومصالحة تنهي هذا الملف بشكل عادل، ولا يريد أن يعترف بأن لجان الحقيقة والمصالحة هي الخيار الأكثر نجاعة، ويتمسك بالقول بأنه قد أغلق هذا الملف بقانون العفو؟ وهل يعقل أن تتساوى الضحية والجلاد؟

اليوم، وبعد نضال السنين الماضية من أجل الحقوق والمطالب، حصلنا- كضحايا- على دعم وتأييد أممي عبر توصيات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في جنيف. وعلى النظام الالتزام بتعهداته الدولية، ومنها الاستجابة لتوصيات لجنة مناهضة التعذيب التي تنص على تعويض الضحايا ورفع الحصانة عن الجلادين .
إن لجنة الشهداء وضحايا التعذيب جادة في مواصلة الملف حتى تتحقق المطالب أعلاه، ولن تتردد في التواصل والمتابعة مع المنظمات الحقوقية للوصول لحل مرضي، بالتعاون مع القوى الفاعلة في المجتمع. ولكننا نؤكد على أن أي حل واقعي لا بد أن يكون عادلا شاملا، ولا ينتقص أو يتساهل أو يهمل أي من حقوق الضحايا وأسر الشهداء.

تجاهل مطالب الضحايا والإصرار على ملاحقة نشطاء اللجنة:

في الوقت الذي يتم فيه تغافل النظام عن شعارنا المولود من رحم الضحايا وهو " الضحايا لازالوا يعانون"، تتعمد أجهزته الأمنية المختلفة في التضييق وملاحقة واستهداف كوادر وأعضاء اللجنة تارة بالتهديدات وأخرى بتلفيق القضايا الكيدية. وهذا مؤشر ودليل على نية عدم إغلاق هذا الملف بشكل صحيح وإبقاء الضحايا في معاناتهم، مع تجاهل تام لها.
إن استهداف أعضاء اللجنة والنشطاء المتعاطفين مع مطالبها، لن يزيد الضحايا، ومن يمثلهم في لجنة الشهداء، إلا إصرارا على المضي قدما بقوة في المطالبة بحقوقهم المشروعة. ولن يجدي نفعا- كما لن يسهم في إسكات الضحايا- القضاء على اللجنة، الممثل الشرعي لهم. فالقضية ليست قضية ترف سياسي، بل إنها قضية إنسانية تمس شريحة كبيرة من المجتمع تعرضت للظلم والجور والتنكيل والحرمان بأنواعه، والقتل خارج إطار القانون.

هل نهتم أكثر بعوائل الشهداء؟

كلمة أخيرة نوجهها أولا لكل القوى المخلصة في الوطن والمهتمة بهذا الملف، ونقول لهم بأنه دين علينا أمام الشهداء وأسرهم، أن نتكاتف ونتضافر جهودنا في الدفاع عن الضحايا والمطالبة بحقوقهم كاملة، دون أي تفريط.
إن الاستمرار في إحياء ذكرى الشهداء هو أقل ما يمكن أن نقدمه لأولئك الأعزاء الذين أرخصوا دمائهم وأرواحهم من أجل تحقيق مطالب الشعب ومن أجل مستقبل أفضل. كما يجب العناية بعوائل وأسر الشهداء الذين أبقاهم شهدائنا أمانة في أعناقنا، فهل سنتحمل الأمانة على أحسن وجه؟

لقد زرنا منازل بعض أسر الشهداء وكانت المناظر تقطع القلب حيث الفقر والبؤس. لقد وثق شهدائنا بنا حين قدموا أرواحها فداءاً للوطن، على أن نهتم بأبنائهم ونحميهم من الضياع. إن دماء الشهداء هي التي جعلتنا ننعم بشي من الحرية، وأن العناية بأبنائهم هي أقل تعابير رد الجميل والعرفان. إننا نقترح تكوين صندوق الشهيد، يشارك فيه أصحاب الأيادي البيضاء من المواطنين والمؤسسات.

اللهم أرحم شهداءنا الأبرار، وأعنا على حفظ ذكرهم والعناية بأهلهم وذويهم، إنك على كل شي قدير.

عبد الغني الخنجر
عضو اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب - البحرين

فصول جديدة من ملحمة النضال

التتمة من صفحة 1

معركة داخلية. وقد بدأ ذلك بطرح مشروع "الميليشيات الشعبية" وذلك بدفع بعض العناصر التي تم احتواؤها في المشروع الخليفي لتنظيم مجموعات من المواطنين لمواجهة المتظاهرين في المناطق المختلفة على اساس ان اعمال المقاومة المدنية لا تجدي شيئا. ولوحظ ايضا ان المتحمسين لهذا المشروع اصبحوا يعملون وفق مبدأ "ان كل مواطن خفير" وتشجيع بعض المواطنين للوقوف بوجه اخوتهم المجاهدين الذين رفضوا مسايرة الاحتلال الخليفي وأصروا على مواجهته بكافة الوسائل السلمية المتاحة. العائلة الخليفية تهدف لاثارة فتنة داخلية في صفوف المواطنين، ولكن اصرار الاحرار على مواجهة تلك الفتنة بموقف حاسم، ورفض مشروع "الميليشيات الشعبية" و "فرق الموت" سوف يمنع نجاح المشروع الخليفي ومروجيه.

وفي هذه المعركة التي اصبحت لدى الطرفين "صراعا على الوجود" لم توفر العائلة الخليفية وسيلة لفرض ارادتها ومشروعها الهادف للقضاء على هوية البحرين وتاريخها وحقوق شعبها. ولوحظ الاستخدام المكثف في الشهور الاخيرة للابواق الاعلامية التي تروج للمشروع الخليفي الظالم بلا ضمير او انسانية. وما اجتماع وزير الداخلية الشهر الماضي برؤساء تحرير الصحف وحثهم على الترويج لمشروع "الميليشيات الشعبية" وتشجيع التجسس لصالح الاحتلال الخليفي الا مؤشر لحالة اليأس التي يعيشها المسؤولون الخليفيون، وهم يواجهون غضب المواطنين، خصوصا بعد ان برزت ملامح حراك وطني يتجاوز الحدود الطائفية، ويطرح مشروعا وطنيا يهدف لاستعادة حقوق الشعب وافشال المشروع الخليفي الجائر. فلم يعد المعارضون اليوم مقتصرين على "الشيعة" او "الاسلاميين" بل اصبحت المعارضة، خصوصا المتمثلة بحركة "حق" تضم كافة الاطياف السياسية والمذهبية، الامر الذي ازعج العائلة الخليفية لانه يضربها في الصميم ويفشل ادعاءاتها وسياساتها التمزيقية. وقد بلغ غيظها مستويات لم يبلغها من قبل، فاعتقلت بعض الرموز الكبيرة، مثل الاستاذ حسن مشيمع وعبد الهادي الخواجة، قبل شهرين، واطلقت سراحهما عندما لاحت في الافوق بوادر ثورة شعبية كاسحة. ولكن الشيخ حمد امتعظ من هذا الوضع الذي اظهر فشل مشروعه بشكل واضح، وأمر باعادة التنكيل بهذه الرموز، فوجه لهما استدعاء جديد من شأنه ان يفجر الاوضاع مجددا. ويخطيء المخططون لآل خليفة اذا اعتقدوا ان بامكانهم تمرير مشروعهم التخريبي بهذه الاساليب القديمة. فما داموا قد فشلوا في اقناع المواطنين بجدوى مشاريعهم الانتخابية لمجالس صورية، وهو اقصى ما احتواه مشروعهم، فكيف سيتمكنون من احتواء المشاعر الغاضبة الناجمة عن الشعور بالظلامة والتهميش؟ والمتوقع ان تتضاعف وتيرة الاضطرابات السياسية في البلاد في الشهور المقبلة، خصوصا مع استمرار الاعتقالات وممارسة التعذيب وتصاعد الاصوات المناوئة للاحتلال الخليفي والاستبداد السلطوي، وتعدد الانماط الفكرية والسياسية المنزعجة من تسلط الشيخ حمد ونظام حكمه. فحتى الوزراء اصبحوا يشعرون بالقمع والتهميش لان القصر الملكي فوق كل شيء، فهو الذي يتصرف حسب ما يشاء ويسعى لفرض سياساته بكافة الوسائل الدنيئة، ويمارس الفساد على نطاق اوسع من السابق. وجاءت تقاير البندر وما كشفت عنها من مخططات اجرامية لا يمكن ان يمارسها نظام حكم عصري، لتزيد الشعور الشعبي غضبا وتوترا، خصوصا بعد قيام العائلة الخليفية بمحاكمة الدكتور صلاح البندر، كاتب التقرير، غيابيا، ورفضها التطرق لمحتويات تقريره او تقديم تفسير منطقي لما يمارسه القصر الملكي من مؤامرات متواصلة ضد اهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة).

ان تصاعد فعاليات المقاومة المدنية في الشهور الاخيرة على ايدي الجيل الجديد من المواطنين الذين بدأوا يشعرون بالظلم التاريخي لهم ولشعبهم وارضهم وثقافتهم، يؤكد ان معركة الوجود التي يخوضها شعب البحرين طويلة ومتواصلة، ولن تتوقف بالتآمر السلطوي او سياسات الاحتواء او الاقصاء او التنكيل. ويحظى الشباب المقاوم للاحتلال الخليفي دعما واسعا داخل البلاد وخارجها، لانه يعبر عن روح تقدمية تطالب بالحرية واحترام حقوق الانسان وقيام نظام سياسي عصري قائم على التوافق الوطني، وليس وفق ارادات العائلة الخليفية التي تعاملت، وما تزال تتعامل، مع اهل البحرين بعقلية الاحتلال، وتفرض دستورها الشبيه بالدستور الذي كانت قوات الاحتلال الامريكي تسعى لفرضه على اهل العراق لولا تدخل المرجعية ورفضها دستورا لم يكتبه اهل العراق. ان معركة الوجود التي يخوضها اهل البحرين نضال مقدس لانه دفاع عن الانسانية والدين والاخلاق والحقوق والوجود، ولن تتمكن العائلة الخليفية من تمرير مشروعها السافل مهما مارست من قمع وتعذيب واضطهاد، واحتواء وشراء للضمائر والذمم والاقلام والمواقف. فلقد ارتشفت الاجيال من معين النضال التاريخي منذ اكثر من ثمانين عاما، واصبحت تنطلق وفق شرعية الحق، وترفض الشرعية التي يفرضها القانون، اذا كان ذلك القانون منطلقا من عقلية احتلال وارهاب واستبداد. تحية للصامدين الابطال، ومرحى لتلك النفوس الكبيرة التي لا تترنم الا بأناشيد الحرية، وترفض الاستعباد والاستبداد، وتعشق النضال لانه الطريق الى الحرية.

ألا تنطقون

نضب اليراع وجفت الأقلام ... والضرع جف وماتت الأحلام
كيف السبيل لكي يضيء بلادنا ... نور وقد عم البلاد ظلام
ومتى يغرد في الخمائل بلبل ... ويبث شكواه لنا وينام
قد كان يصدح بالغنا مترنما ... فيزول غم في الحمى وغمام
كانت أهازيج الطيور نشيدنا ... فيها لنا يوم النزال مرام
لكن ظلم الظالمين وعسفهم ... عصفا بها فاهتزت الأنغام
قالوا لنا صلح فصدق بعضنا ... واختار دربا كله ألغام
من قال ان الذئب يصبح ظبية ... أو تنتهي عن فكره الآثام
من قال ان المستبد ورهطه ... مشروع إصلاح وفيه وئام
او ان من سرق البلاد وخيرها ... مستهترا بالمصلحين، إمام؟

عمد الطغاة لمحو شعب كامل ... واستأسدوا فاذا هم ظلام
جاؤوا بخلق بائس لربوعنا ... واستوطنوا أوليس ذا الاعدام؟
حرب الوجود على البلاد وأهلها ... هذا هو الاصلاح يا حكام؟
عاش الفراعنة الكبار وعاش من ... يهوى الطغاة وعاشت الأصنام
ما عاد في أرض الطهارة موطيء ... ما دام يحكم أرضنا الأقزام
قرنين نرزح في جحيم وجودهم ... بئس النظام فكله أوهام
عاثوا الفساد وأورثونا محنة ... فيها الضنى والظلم والإجرام
نبكي ضحايانا ويقتلنا الجوى ... وامام أعيننا يطير حمام
طاروا الى الملأ العلي بطهرهم ... يحذوهم الايمان والاسلام
صنعوا لنا التاريخ سفر مناضل ... فيه من العمل العظيم كلام
يروي الملاحم بالدماء مضرجا ... وتخطه الارواح لا الاقلام
يا آل وائل حان يوم نهوضكم ... ضد الطغاة وحلت الايام
فلتحذروا كيد الطغاة ومكرهم ... ولتستفيقوا فالسبات حرام
هل تستباح دياركم ودماؤكم ... ظلما وأنتم صامتون نيام